بسم الله الرحمن الرحيم

أصول الفقه الإسلامي للمستشرق شاخت

(دراسة نقدية)

تأليف

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي

ترجمة

د. عبد الحكيم بن إبراهيم المطرودي

قسم الدراسات الإسلامية – جامعة الملك سعود

كرسي الملك فهد – جامعة لندن

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

ح جامعة الملك سعود، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأعظمي، محمد مصطفى

أصول الفقه الإسلامي للمستشرق شاخت: دراسة نقدية./ محمد مصطفى الأعظمي؛ عبدالحكيم المطرودي – الرياض، ١٤٢٦هـ

٣١٢ ص، ١٧x٢٤ سم.

ردمك: X-٨٢٥-٣٧-٩٩٦٠

١- أصول الفقه أ. المطرودي، عبدالحكيم (مترجم) ب. العنوان

ديوي ٢٥١ ١٤٢٦/١٢٥٣

رقم الإيداع: ١٤٢٦/١٢٥٣

ردمك: X-٨٢٥-٣٧-٩٩٦٠

وافق المجلس العلمي على نشر هذه الترجمة لهذا الكتاب في اجتماعه الثالث للعام الدراسي ١٤٢٤هـ/١٤٢٥هـ المعقود بتاريخ ١٤٢٤/٨/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٣/١٠/١٩م.

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٦هـ

مقدمة المترجم

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل الله، ومن يضلل الله فلا هادي له، أما بعد:

لقد اشتغل جمع من المستشرقين في العلوم العربية والإسلامية، فاختلفت طرائقهم ومشاربهم، واشتهر منهم طائفة بأطروحاتهم وفرضياتهم، والتي زعموا أنها مبنية على مناهج علمية، ومن أبرز هؤلاء المستشرقين يوسف شاخت (Joseph Schacht)، وهو أكاديمي من أصل ألماني، درَّس في عدد من الجامعات الغربية كفرايبوغ وكونسبرج والجامعة المصرية وجامعة الجزائر وليدن وأكسفورد، وكان عضواً في عدد من المجامع العلمية، منها المجمع العلمي العربي في دمشق، وقد نشر عدداً من المصنفات منها:

مدخل إلى الفقه الإسلامي

وأصول الفقه الإسلامي.[1]

---

(١) هذه ترجمة عنوان كتاب شاخت، وقد ترجمنا كلمة (Muhammadan) الواردة في عنوان الكتاب بـ(الإسلامي) بدلاً من كلمة (المحمدي)، بناء على طلب محكمي الكتاب، مع أننا نرى أن ترجمتها بـ(المحمدي) سائغ، وذلك لأن هذه الترجمة تحكي فعلاً موقف شاخت من الفقه الإسلامي، وهي كذلك تذكرنا بمرحلة مر بها الاستشراق فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية، علماً أن وصف الشريعة بمصطلح المحمدية ليس بمذموم لذاته شرعاً، وإنما ينبني ذلك على المراد به، ولذلك نجد بعض أئمة الإسلام استخدم هذا المصطلح كابن القيم رحمه الله تعالى.

تحقيق الحيل والمخارج للصحاف

الحيل في الفقه للقزويني

ومن أبرز أطروحات شاخت أن القانون يقع خارج دائرة الدين، وأن السنة عند المدارس الفقهية القديمة هي الأمر المجتمع عليه في المدرسة، وليست السنة بمصطلح المحدِّثين. وأنه تولد عن هذه المدارس الفقهية القديمة حزب معارض لها اختلق السنة بمفهوم المحدِّثين من أجل إيجاد مصدر تشريعي لآراء الحزب الفقهية، وأنه بعد أن أخفقت المدارس الفقهية القديمة في مقاومة هذا الحزب المعارض حاولوا الحد من استخدام السنة التي جاؤوا بها، بل وأحاطوا مذاهبهم بأحاديث نبوية مزعومة، ومن هذا يتضح أنه بالنسبة لشاخت فقد كانت عادة العلماء خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين نسبة كلامهم الشخصي إلى الرسول صلى الله عليه وسلَّم؛ ومن ثم فإنه يصعب اعتبار أي نص قانوني يعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلَّم صحيحاً، ثم يتوج شاخت هذا بانكار القيمة العلمية للإسناد، وأنه اختلقه أولئك العلماء الذين كانوا ينسبون كذباً آراءهم الخاصة إلى مرجعيات متقدمة، ولهذا فإنه يمكن الاستفادة من الإسناد فقط في تحديد وقت وقوع الوضع في الحديث.

وقد راجت أطروحات شاخت بين المستشرقين ومن تأثر بهم ولم ينحصر أثرها على من عاصروه بل تعدته إلى عدد من المستشرقين في يومنا هذا، فيقول عنه المستشرق الإنجليزي كرستوفر ملشيرت (Christopher Melchert): "لقد فاق شاخت أسلافه من العلماء الغربيين في الاطلاع على المصادر الفقهية وما قام به من عمل في القانون الإسلامي، خصوصاً محتوى وأهمية عمل الشافعي، يعتبر أعظم تقدم في هذا المجال منذ جولدزيهر. لقد بقي الكثير للقيام به، لكننا سنعتمد فيما يتعلق بعهد ما قبل الشافعي على أساس عمل شاخت".[1]

---

(١) كرستوفر مليشرت (Christopher Melchert)، The Formation of the Sunni Schools of Law، ص xxi.

ولهذا فمن الواضح أنه كان هناك حاجة ماسة لدراسة أطروحات شاخت لا سيما وأنه يعتمد اعتماداً كبيراً في التدليل والتمثيل لها على مصادر متنوعة في العلوم الشرعية، ولقد قام الشيخ الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بدراسة هذه الأطروحات من خلال كتاب أصول الفقه الإسلامي لشاخت. وتتميز دراسة الشيخ هذه بالأسلوب والمنهج العلمي في الرد على المخالف من حيث البعد عن المهاترات الكلامية والإلزام بالحجة والبرهان.

والناظر في أغلب المصنفات المؤلفة اليوم باللغة العربية في مجال الدراسات الشرعية والمستشرقين يجد فيها شيئاً من نظريات وأفكار شاخت مع بعض المناقشة لها، لكن في الغالب جاءت هذه المناقشات موجزة، وفي أحيان كثيرة غير كافية في رد ما يدعيه شاخت، خصوصاً في كتابه أصول الفقه الإسلامي.

وقد تميز عمل الشيخ الأعظمي بالتفصيل والدراسة الدقيقة لأفكار شاخت، وعلى الرغم من القيمة العلمية لهذا الكتاب إلا أن استفادة الباحثين من أهل العربية منه ظلت محدودة؛ لكونه وضع باللغة الإنجليزية، فكانت ترجمته إلى العربية أمراً هاماً.

والشيخ الأعظمي غني عن التعريف، لكن لا بأس من إشارة سريعة للتعريف به فهو حاصل على الدكتوراه من جامعة كيمبرج ١٩٦٧م، وحاصل على جائزة الملك فيصل - رحمه الله- في الدراسات الإسلامية عام ١٤٠٢هـ، وكان أستاذاً في جامعة الملك سعود بالرياض، ثم في جامعة برنستون الأمريكية، وله عدد من المؤلفات منها:

(باللغة العربية):

دراسات في الحديث النبوي

تحقيق صحيح ابن خزيمة

تحقيق كتاب التمييز لمسلم

منهج النقد عند المحدِّثين.

و(باللغة الإنجليزية):

Studies in early Hadith literature with a critical edition of some early text
Studies in Hadith methodology and literature,
On Schacht's origins of Muhammadan jurisprudence

يطبع هذه البحث بعد وفاة الوالد رحمه الله تعالى فأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء ويرفع درجته وإياي والمسلمين في الجنة إنه على ذلك قدير.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل

د. عبد الحكيم بن إبراهيم المطرودي

قائمة المحتويات

مقدمة المترجم ..... هـ

مقدمة المؤلف ..... م

الباب الأول

القانون والإسلام

الفصل الأول: مكانة القانون في الإسلام ٣

دور الرسول صلى الله عليه وسلّم في الشريعة ١٢

شاخت والقانون في الإسلام ودور الرسول صلى الله عليه وسلّم فيه ١٥

الفصل الثاني: القانون الإسلامي في القرن الهجري الأول ١٩

النشاطات القضائية للرسول صلى الله عليه وسلّم ٢١

تشريعات واجتهادات ٢٤

المؤلفات القانونية في القرن الهجري الأول ٢٦

الباب الثاني:

سنة الرسول صلى الله عليه وسلّم والقانون الإسلامي

الفصل الثالث: السنة: معناها ومفهومها: ٣١

المفهوم المتقدم للسنة ٣١

كلمة سنة: معناها واستعمالاتها ٣٢

بعض المعاني الأخرى لكلمة سنة ٣٤

نظرية شاخت للمفهوم القديم للسنة ٤٠
شاخت: مفهوم السنة كما وصفها مارجليوث ٤١
ابن المقفع ٤٦
مدرسة أهل المدينة ٤٧
مدرسة الشام ٥٧
مدرسة أهل العراق ٥٨
الفصل الرابع: العمل المجمع عليه أعظم حجية من سنة الرسول صلى الله عليه وسلَّم ٦٣
أهل المدينة والعمل الحي ٦٤
أهل الشام والعمل الحي: (الأوزاعي) ٧٧
أهل العراق والعمل الحي ٧٩
الفصل الخامس: حجية سنة الرسول صلى الله عليه وسلَّم في المدارس الفقهية القديمة ٨٣
مواقف المدرسة المدينة والشامية والعراقية ٨٣
أبو يوسف وسنة الرسول صلى الله عليه وسلَّم ٨٥
الشيباني وسنة الرسول صلى الله عليه وسلَّم ٨٦
موقف المدارس الفقهية القديمة طبقاً لشاخت ٨٧
مفهوم شاخت لمعارضي المحدثين ٨٩
الضعف في نظرية شاخت ٩٣
شاخت والمدرسة المدنية ٩٨
شاخت والمدرسة العراقية ١٠٦
شاخت وموقف الأوزاعي من السنة ١١٤

أسئلة أخرى على مناهج معارضي الحديث ١١٥
الفصل السادس: سنة الرسول صلى الله عليه وسلَّم في تحول ١٢١
هل فرضت سنة الرسول صلى الله عليه وسلَّم على المفهوم القديم للسنة؟ ١٢١
هل كان الحديث الحي منسوباً كذباً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم؟ ١٣٠
آراء الصحابة المدعى نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلَّم ١٣١
الفصل السابع: في نمو الأحاديث الفقهية ١٣٧
نشر الأحاديث: ١٣٧
طرق تعلم الأحاديث ١٣٨
احتياطات ضد الأخطاء والوضع ١٤١
نقد رأي شاخت فيما يتعلق بالأحاديث ١٤٦
اضطراب في نظرية شاخت وفي استخدامه العملي للمصادر ١٥٠
افتراضات غير سائغة وطرق بحث غير علمية ١٥١
أخطاء في الحقائق ١٥٧
جهل بالحقائق السياسية والجغرافية ١٥٨
سوء فهم طريقة العلماء الأوائل في النقل ١٥٨
دراسة أمثلة شاخت ١٥٨
الفصل الثامن: الإسناد: شرعيته وصحته ٢٠٣
بداية وتطور الإسناد ٢٠٤
شاخت والإسناد ٢١٦
أصول الإسناد ٢١٨
التحكمية وعدم الإتقان في نشأة الإسناد ٢٢١
شك عام ٢٣٢

التطور التدريجي للإسناد ٢٣٨
اختلاق مصادر إضافية ٢٤٦
أسانيد العائلة ٢٥٩
الرابط المشترك في السند ٢٦١
حديث بريرة ٢٦٥
ملحق: استخدام الإسناد في مصادر السيرة وكتب الحديث التي هي أقرب لكتب الفقه ٢٧٣
ابن إسحاق واستعماله للأسانيد ٢٧٣
أبو حنيفة واستعماله للأسانيد ٢٧٤
الإمام مالك واستعماله للأسانيد ٢٧٨
الإمام أبو يوسف واستعماله للأسانيد ٢٨٢
الإمام الشيباني واستعماله للأسانيد ٢٨٨
الإمام الشافعي واستعماله للأسانيد ٢٩١
المراجع ٢٩٥
أولا: المراجع العربية ٢٩٥
ثانياً: المراجع الأجنبية: ٣٠١

مقدمة المؤلف

يذهب المسلمون إلى أن أصول المواد الفقهية هي القرآن والسنة والإجماع والقياس، وقد تعرض هذا الاتجاه، خاصة ما يتعلق بدور السنة، لأول تحد قبل قرابة قرن من الزمان من قبل علماء غربيين من أمثال اس. سنوك هيرجقونيون وإجناز جولدزيهر، ولكن لم تقدم الشكوك فيما يتعلق بشرعية الروايات القديمة بصورة واضحة شاملة تزعم القضاء عليها إلا في هذا القرن، وذلك مع ظهور An Introduction to Islamic Law "مدخل إلى الفقه الإسلامي" (١٩٦٤م)، و Origins of Muhammadan Jurisprudence " أصول الفقه الإسلامي" (١٩٥٠م)، وكلاهما ليوسف شاخت.

ويتمتع أصول الفقه المحمدي لشاخت بمكانة عالية لدى مستشرقين بارزين، فعلى سبيل المثال: يرى هـ. ا. ر. جب أن هذا الكتاب سيصبح الأصل الذي ستقوم عليه كل الدراسات المستقبلية عن الحضارة الإسلامية وشريعته، على الأقل في الغرب"[١]، ويقول ن. ج. كولسون: "إن شاخت صاغ نظرية عن أصول الشريعة لا يمكن نقضها في إطارها الواسع".[٢] وترك هذا الكتاب أثره الكبير على عدد كبير من المستشرقين، من أمثال: ج. روبسون، وفيزجراد، وج. ن. د. أندرسون وسي. إي.

---

(١) انظر هـ. آ. ر. جب H. A. R. Gibb, *Jounral of Comparative Legislation and International Law*, العدد الثالث، المجلد ٣٤، الجزء ٣-٤ (١٩٥١)، ص١١٤.

(٢) انظر (١٩٦٤ Edinburgh) N. J. Coulson, *A History of Islamic Law*، ص ٤.

بوزورث، كما أن له أثراً مشابهاً على كتاب مسلمين معاصرين في القانون الإسلامي كفضل الرحمن، وفيضي، وآخرين.[1]

ويمكن تلخيص أهم أطروحات شاخت في الآتي:

أولاً: يقع القانون بالمفهوم الضيق خارج دائرة الدين، فلم يهدف النبي صلى الله عليه وسلّم إلى إنشاء نظام فقهي جديد، وسلطته لم تكن قانونية، فبالنسبة للمؤمنين استمد النبي صلى الله عليه وسلّم سلطته من صدق رسالته الدينية أما المنافقون فقد أيدوه لأسباب سياسية.

ثانياً: وجدت المدارس الفقهية القديمة، والتي تعتبر إلى اليوم المدارس المعتبرة، في العقود الأولى من القرن الهجري الثاني، وقد فهموا السنة بالأصل على أنها الأمر المجتمع عليه أي: الممارسات المثالية للجماعة، والتي تظهر في الآراء المقبولة للمدرسة الفقهية، وقد شكل هذا المفهوم المتقدم للسنة، والذي لم يكن ذا علاقة بأقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وسلّم، أساس النظريات القانونية لهذه المدارس.[2]

ثالثاً: تولد عن هذه المدارس الفقهية القديمة حزب معارض بباعث ديني، والذي انتج كذباً معلومات تفصيلية عن النبي صلى الله عليه وسلّم من أجل إيجاد مرجعية لآراء الحزب الفقهية.

---

(١) فضل الرحمن، *Islamic Methodology in History*, (Karachi, ١٩٦٥)، ص ص١٠-١١، وفيضي، *Outlines of Muhammadan Law*، (Oxford ١٩٦٤) ص ص٢٦-٢٨. لقد صار أصول شاخت إنجيلاً للمستشرقين إلى درجة أنه عندما اختار الراحل أمين المصري دراسة كتاب شاخت دراسة نقدية كموضوع لرسالته للدكتوراة ردت جامعة لندن طلبه، ولم ينل أحسن من هذا لدى جامعة كيمبرج. انظر: مصطفى السباعي، *السنة ومكانتها* (القاهرة، ١٣٨٠/١٩٦١)، ص٢٧.

(٢) انظر *Origins* ص٨٠. يذكر شاخت أن "الشافعي هو أول فقيه يعرف السنة بأنها تصرفات الرسول [صلى الله عليه وسلم] المقتدى بها". المرجع السابق، ص٢.

رابعاً: حاولت المدارس الفقهية القديمة أن تقاوم هذه الأحزاب المعارضة، ولكن عندما رأوا أن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلَّم الموضوعة فرضت أكثر وأكثر على المفهوم القديم للسنة، انتهوا إلى أن "أحسن ما يمكنهم القيام به هو الحد من استخدامها من خلال التأويل وإحاطة توجهاتهم ومذاهبهم بأحاديث نبوية موضوعة"[1] أي: أنهم شاركوا في التضليل.

خامساً: كنتيجة لما تقدم، فقد أصبحت عادة العلماء خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين أن ينسبوا عباراتهم الشخصية إلى الرسول صلى الله عليه وسلَّم.

سادساً: ولهذا يصعب أن يُعد أي نص قانوني من الرسول صلى الله عليه وسلَّم صحيحاً.[2]

سابعاً: ليس للإسناد[3] -والذي يستخدم في توثيق النصوص الحديثية- قيمة تاريخية، وإنما اختلقه أولئك العلماء الذين كانوا ينسبون كذباً آراءهم الخاصة إلى مرجعيات متقدمة، ولهذا فإنه يمكن الاستفادة منه فقط في تحديد وقت وقوع الوضع في الحديث.

يذهب شاخت إلى أن الصورة التي يرسمها العلماء المسلمون عن أصول القانون الإسلامي "تخفي الحقيقة بدلاً من أن تظهرها"، ثم يضيف قائلاً: "واعتقد أن الصورة التي صبغتها عوضاً عن تلك الصورة هي أقرب إلى الواقع".

إذا كان الأمر كذلك فإنه لن يقوِّض تاريخ القانون الإسلامي القديم فحسب، بل سيقضي على كل الكتابات الإسلامية التاريخية، كما أن هذا الأمر من

---

(١) انظر *Introduction* ص ص٣٥-٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص٣٤.

(٣) انظر الفصل السادس من أجل مناقشة مفصلة للإسناد.

شأنه أن يشكك على نحو خطير في صدق وعدالة كل العلماء المسلمين من القرون المتقدمة تقريباً. وإن الهدف من هذا الكتاب هو دراسة هذه التهم.

المسألة التي تطرح نفسها بشكل مباشر هي الوسائل التي استخدمها شاخت للوصول إلى هذه النتائج الغريبة جداً، والمخالفة لوجهة النظر الإسلامية وللحقائق التاريخية المعلومة لكل قارئ للتاريخ الإسلامي، وأسوق مثالاً لذلك مسألة الخلاف بين ابن حنبل مع عقيدة الخليفة وفرقة المعتزلة، فقد سأل ابن حنبل الخليفة أن يأتي بحديث واحد عن الرسول صلى الله عليه وسلَّم يدعم به ما اعتمدته الخلافة مذهباً لها [في مسألة خلق القرآن]، لكن الخليفة مع كل ما أوتي من قوة وعدد كبير من العلماء لم يستطع الإتيان بحديث واحد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه لم يكن من الممكن أن يوضع حديث على الرسول صلى الله عليه وسلَّم من غير أن يلاحظ العلماء ذلك.

لقد كان بإمكان شاخت أن يصل إلى نتائجه من خلال دراسةٍ لمصادر الإسلام الأصلية، وخاصة القرآن، أو أن يستخدم كتابات العلماء المتقدمين كمصادر، وقد اعتمد الطريقة الأخيرة؛ ولهذا قمت بدراسة موسعة لهذه الكتابات لتحديد ما يحتمل أن يوجد فيها مما قاد شاخت إلى نتائجه التي وصل إليها.

وسأبين أن كتابات العلماء المتقدمين، بشكل عام، تدعم الصورة التقليدية؛ وأنه من الواضح أن شاخت أغفل الرجوع لبعض المصادر ذات العلاقة الأكبر بالموضوع، وأنه غالباً ما يسيء فهم النصوص التي ينقلها، وأن الأمثلة التي يستخدمها كثيراً ما تتعارض مع الفكرة التي يحاول إثباتها، وفي بعض الأحيان نجده يقتطع بعض النص عن سياقه؛ ومن ثم يصل إلى نتائج لا يمكن الدفاع عنها عند الأخذ في الاعتبار ذلك النص بتمامه، وأعظم من هذا اعتماده منهجاً غير علمي في البحث، وسندعم ما

نقوله بنقولات مطولة ومباشرة من المصادر القديمة مع فحص المنهج الذي اتبعه شاخت تجاهها.

ينقسم هذا الكتاب إلى جزأين:

الجزء الأول جاء في فصلين، وسأعرض فيه آراء شاخت في القانون ومكانته في الإسلام على ضوء ما جاء في النصوص القرآنية في هذا الباب، وسأبين أن القانون -أي الشريعة- لم يكن خارج مدار الدين على أقل الأحوال من الناحية النظرية، وأن الرسول صلى الله عليه وسلَّم أوجد نظاماً قانونياً متميزاً كان مستخدماً في القرن الهجري الأول.

أما الجزء الثاني فمقسم إلى ستة فصول، يتعلق الأول منها (الفصل الثالث) بالمفهوم القديم للسنة، ويتعرض الفصل التالي، وهو الفصل الرابع، لنظرية شاخت القائلة بأن المدارس الفقهية القديمة اعتبرت العمل المجتمع عليه أكثر حجية من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلَّم، ويستشهد الفصل الخامس بأمثلة من كتابات ذلك العصر للتدليل على أن المدارس الفقهية القديمة بعيدة كل البعد عن أن تكون مناوئة لسنة الرسول صلى الله عليه وسلَّم، ولكنها في حقيقة الأمر بنت أحكامها على ما بلغها عنه صلى الله عليه وسلم.

ويتضمن الفصل السادس دراسة نقدية للأمثلة التي يستشهد بها شاخت في محاولته لبيان كيف فرضت ما يسميه بالسنن الموضوعة على الرسول صلى الله عليه وسلَّم نفسها على المفهوم القديم للسنة، وكيف أن المدارس الفقيهة القديمة، بعد هزيمتها على أيدي أهل الحديث، بدؤوا في نسبة مذاهبهم الخاصة إلى الرسول صلى الله عليه وسلَّم.

ويتألف الفصل السابع من مناقشة مطولة للأمثلة التي يسوقها شاخت دفاعاً عن نظريته التي تزعم أن جميع مؤلفات الحديث اختلقت في القرنين الثاني والثالث. وفي الفصل الثامن هناك مناقشة مماثلة للأمثلة التي يستخدمها شاخت للتشكيك في شرعية الإسناد، وتبين هذه المناقشة أن شاخت أخفق في فهم الفرق بين نقل الإسناد في كتب السيرة وكتب الحديث التي هي أقرب للفقه واستخدامه في المؤلفات الحديثية.

إن أحد الأسباب التي يمكن أن تكون وراء كثير من أخطاء الكتاب المعاصرين هو أن لديهم نقص كبير في فهم العلماء المتقدمين وأسلوبهم في التأليف وطرقهم في النقل، وقد سبق مناقشة هذه المسألة في كتابي Hadith Methodology and Literature ص٧٤-٧٩، والذي يُظهر ما أخرجه مؤلفو كتب الحديث الأوائل عن مشايخهم؛ رواية شفوية فيما يظهر أخذت من كتب مشايخهم؛ لهذا فإنه ربما كان من المشروع استخدام هذه المصادر لتتبع تدوين روايات ومذاهب الرواة المتقدمين.

وهناك ملحقان، أحدهما يسوق أمثلة لأسانيد من مصادر السيرة والحديث الفقهية، والتي تشير إلى أساليب العلماء المتقدمين من علماء الفقه وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في استخدام الإسناد، والملحق الآخر ترجمة لما جاء في الملحق السابق الذكر إلى اللغة الإنجليزية.[1]

إن هناك تداخلاً بين الأمثلة المستخدمة في فصول هذا الكتاب المختلفة، فيما يتعلق بهذا أقوم بمتابعة شاخت، والذي يستخدم نفس الأمثلة في مواطن كثيرة، إلا أنه غالباً ما يشير إلى أرقام الصفحات بدلاً من تحديد المثال المعين تحت المناقشة، ولكن قد لا يلاحظ القارئ هذا الأمر دائماً بشكل مباشر.[2] بالإضافة إلى هذا، فإنه من المهم مناقشة كل جزئية من نظرية شاخت بشكل شامل حتى ولو أدى هذا إلى بعض التكرار.

---

(١) بطبيعة الحال لم نقم بترجمة الملحق الثاني؛ لأنه عبارة عن ترجمة باللغة الإنجليزية للملحق الأول.

(٢) انظر، من باب المثال، *خيار المجلس*، ص ص٦٤، ١٦٠، ١٦٧، ١٨٤، ٢٥٦.

وأقدم اعتذاري إلى القارئ مما قد تتصف به مناقشاتي من إطالة، والتي كان من الممكن بلا شك أن تكون أطول مما هي عليه لو لم أقتصر على أهم المسائل فيما يتعلق بالسنة في كتابات شاخت، إذ إن نقد جميع المواضيع الداخلة في النزاع يستغرق عدداً من المجلدات.